

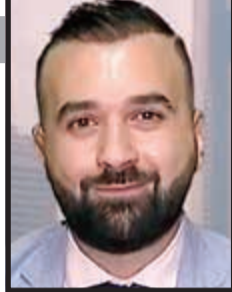


«النفط الكويتي» بـ75,2 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي سنتا واحدا ليبلغ 75,22 دولارا، وفقا لسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة نهاية الأسبوع منخفضة 35 سنتا لتبلغ عند التسوية 77,4 دولارا للبرميل في حين هبطت عقود الخام الأميركي 45 سنتا لتسجل 69,8 دولارا للبرميل. وأنهت عقود برنت الشهر على مكاسب 4,3 في حين صعد الخام الأميركي 1,5.

مناخ السوق

boumeree@
a.boumerhi@alanba.com.kw



أحمد بومري - سكرتير تحرير قسم الاقتصاد

استحوذات بلا «Show»!

تكثر الاستحوذات هذه الأيام في السوق الكويتية. وكل يوم هناك عرض استحواذ أو إتمام استحواذ من شركة على أخرى. هذا ما نراه منشورا في البورصة الكويتية، لكن هناك ما يتم خارجها، من استحواذات لشركات غير مدرجة على أخرى غير مدرجة، وكانت «الانباء» عرضت تقريرا عن 1,6 مليار دولار استحواذات وانماجات في الكويت في 6 أشهر وينمو 40، ومعظم المنفذين لأعبون خارج البورصة. يعني ذلك أن الشركات تتحرك ولديها سيولة أو يمكنها تأمين سيولة عبر البنوك، ويعني أيضا أن البنوك ارتفعت شهيتها الأراضية، وأصبحت مشاركة في صناعة التوجه الجديد.

● المحفظة المالية بعائد وصل إلى 607 ملايين دينار وبتركز الاستحواذ بالمحفظة المالية إلى 41% من إجمالي دخل الاستثمار خلال الربع.

● استثمارات أخرى بعائد 371 مليون دينار. وتمثل تلك القيمة باقي الاستثمارات غير المباشرة من الشركات والمساهمة بمشروعات وغير المالية وساهمت بقرابة 25% من إجمالي دخل الاستثمار.

فترة بالفائض التجاري

ارتفع فائض الميزان التجاري الكويتي، بنسبة 44% خلال الربع الأول من عام 2018، على أساس سنوي. وأوضحت الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية أن الفائض التجاري ارتفع إلى 2,3 مليار دينار (7,6 مليارات دولار) في الأشهر الثلاثة المنتهية في مارس الماضي. وكان فائض تجارة الكويت سجل 1,6 مليار دينار (5,3 مليارات دولار) في الفترة المماثلة من العام السابق.

في ذلك الوقت، لم تكن الاستحوذات مدروسة جيدا، لأن تبين «الزيف» فيها، مسيطرا، والكل يتحرك على أساس ان «الدنيا ربيع والجو بدع»، ولكننا رباحون، فيها بنا نمرح قليلا ونسوق أنفسنا في الصحف والمجلات والتلفزيونات.

وعندما جاءت الأزمة سقطت صورة هؤلاء سريعا، لأن تبين «الزيف» فيها، فهي لم تكن وليدة نكاه نجوم الشركات وقتذاك، وإنما بفعل صعود السوق والحظ والسيولة الغزيرة وانفلات البنوك بالإقراض العشوائي، لكن سقوط

هؤلاء أعطى انطبعا بأن دخول «الميداء» محرقة، وخلق جوا سلبيا من التواجد في الصورة، مازال موجودا حتى الآن. فأغلب الاستحوذات الأخيرة في السوق، لم تظهر بشكل قوي في الميداء. فالصفقات بضر الشركات مهما كبرت، وحتى أن بعضها يمر مرور الكرام وكان شيئا لم يحدث رغم أنها بثت الملايين.

بالعكس تظهر أخبار سخيقة، وتحشر الشركات والمسؤولون أنفسهم فيها من باب المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو نمط نشط في سنوات ما بعد الأزمة، لأن الصفقات غابت، وارات شركات علاقات عامة الاستمرار بعقولها، فزادت من جرعة المسؤولية الاجتماعية، لدرجة أصبحت «سمة» جدا وتستخدم مشهد الاقتصاد الكويتي، لذا ما الأفضل الآن؟

ثمة امر جديد في المشهد الحديث، وهو صحي للشركات، فعدم دخول الميداء بشكل نهائي للحديث عن نجاح الصفقات بضر الشركات وصناعة الاستحوذات نفسها، فالواقع الآن مختلف عن السابق، إذ أن أغلب الصفقات حاليا تتم عن نصح الشركات ولها منطق وسياق طبيعي، وذلك عكس ما جرى قبل الأزمة، نلاحظ على سبيل المثال بوبيان للبتروكيماويات واستحوذها على «تعليمية» ثم «نفائس» و«بوتيكات» و«الكوت»، وهو تنوع ذكي ومنطقي لاعمال الشركة، الامر نفسه يحدث في «كامكو» مع «غلوب»، وأيضا «أجيليتي» مع «ابراج القابضة» وغيرها الكثير من صفقات اصغر نفذت أو متوقفة تنفيذها.

فهذه الصفقات تنبئ من شركات تشغيلية على شركات تشغيلية لديها أصول حقيقية، وهذا الاتجاه السائد الآن مهما صغر أو كبير. لذا فالترجيح الاعلامي يصحح حقيقيا في هذه الحالة وليس دعاية كاذبة كما في السابق، ينفع ولا يضر، لماذا لأن السوق سيخلى أجواء إيجابية في السابق، سيرفع أسعار الاسهم تلقائيا لتعود لقيمتها العادلة، ستشعر الشركات أو مدراؤها بالراحة النفسية بأنهم صنعوا قيمة جديدة لشركاتهم ومصاهمها، ستنتشج السوق من جديد، مصطلح «استحواذ»، اذا كثر وجوده، فهو بحد ذاته إيجابي، انه «كالعرس في فرح...» سيعود «الجو ربيع» ولكننا نفضل «الربيع»!

الربع الأول من العام الحالي من تراجع ملحوظ، حيث انخفض مؤشر داو جونز الرئيسي 3% خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام ليغلق عند 24824 نقطة.

مداخل الاستثمار

وتنقسم مداخل الاستثمار الكويتي بالخارج بحسب طبيعة الاستثمار إلى:

● الاستثمار المباشر بعائد بلغ 461 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، ويتركز الاستثمار المباشر في الحصة والملكية المباشرة في الشركات والمصانع بكل القطاعات الاقتصادية وساهم بـ31% من إجمالي دخل الاستثمار خلال الفترة.

● المحفظة المالية بعائد وصل إلى 607 ملايين دينار وبتركز الاستحواذ بالمحفظة المالية إلى 41% من إجمالي دخل الاستثمار خلال الربع.

● استثمارات أخرى بعائد 371 مليون دينار. وتمثل تلك القيمة باقي الاستثمارات غير المباشرة من الشركات والمساهمة بمشروعات وغير المالية وساهمت بقرابة 25% من إجمالي دخل الاستثمار.

فترة بالفائض التجاري

ارتفع فائض الميزان التجاري الكويتي، بنسبة 44% خلال الربع الأول من عام 2018، على أساس سنوي. وأوضحت الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية أن الفائض التجاري ارتفع إلى 2,3 مليار دينار (7,6 مليارات دولار) في الأشهر الثلاثة المنتهية في مارس الماضي. وكان فائض تجارة الكويت سجل 1,6 مليار دينار (5,3 مليارات دولار) في الفترة المماثلة من العام السابق.

في ذلك الوقت، لم تكن الاستحوذات مدروسة جيدا، لأن تبين «الزيف» فيها، مسيطرا، والكل يتحرك على أساس ان «الدنيا ربيع والجو بدع»، ولكننا رباحون، فيها بنا نمرح قليلا ونسوق أنفسنا في الصحف والمجلات والتلفزيونات.

وعندما جاءت الأزمة سقطت صورة هؤلاء سريعا، لأن تبين «الزيف» فيها، فهي لم تكن وليدة نكاه نجوم الشركات وقتذاك، وإنما بفعل صعود السوق والحظ والسيولة الغزيرة وانفلات البنوك بالإقراض العشوائي، لكن سقوط

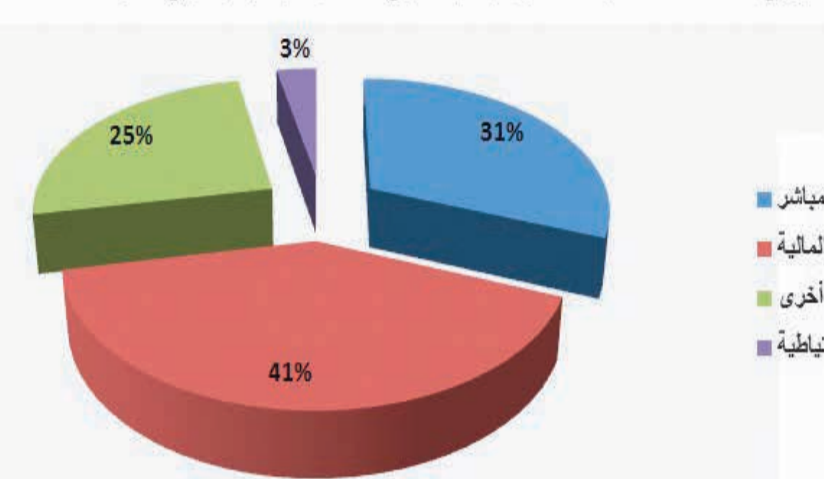
الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

بتراجع سنوي 19% بتقديرات تحقيق 17,6 مليار دولار العام الحالي

3% عوائد الصندوق السيادي في 2018

توزيع دخل الاستثمارات الكويتية بالخارج حسب نوعها بالربع الأول 2018



محمود صبحي

شهد العائد على استثمارات الكويت بالخارج تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالربع الأخير من العام 2017، حيث وصل صافي الدخل الاستثماري إلى 1,33 مليار دينار (ما يعادل 4,4 مليارات دولار) بتراجع ربع سنوي بلغت نسبته 14% بما قيمته 209 مليون دينار (قرابة 700 مليون دولار) عن الدخل الاستثماري المحقق في الربع الأخير من العام الماضي البالغ 1,54 مليار دينار (ما يعادل 5,1 مليارات دولار) بحسب البيانات بميزان المدفوعات الكويتي بالربع الأول من العام الحالي.

وتفصل أصول الصندوق السيادي الكويتي معظم الاستثمارات الكويتية بالخارج والتي يتم حصر العائد عليها بميزان المدفوعات والتي وصلت إلى 580 مليار دولار (قرابة 176 مليار دينار) بحسب تقرير وكالة «فيتش» الصادر في مايو الماضي، وبحسبة أجرتها «الانباء» لتقديرات الدخل الاستثماري السنوي خلال العام الحالي بناء على الربع الأول من العام يصل صافي الدخل الاستثماري السنوي إلى 5,34 مليار دينار (17,6 مليار دولار) بعائد على الاستثمارات الكويتية بالخارج وأغلبها للصندوق السيادي الكويتي يصل إلى 3% منخفضاً 19% تقريبا مقارنة بالعائد على استثمارات الصندوق السيادي البالغة 3,7% تقريبا خلال العام الماضي.

وتشهد أصول صندوق الثروة السيادية الكويتي تراكماً في الأصول بالرغم من تدني أسعار النفط والعجز المالي وارتفاع الأسعار عالمياً بحسب تقرير لوجدة الأبحاث التابعة لبنك الكويت الوطني تعليقا على ارتفاع الدخل الاستثماري للكويت 2,9% بالنصف الأول من العام الماضي.

يذكر أن الهيئة العامة للاستثمار أعلنت في أغسطس الماضي أن الصندوق السيادي الكويتي حقق أرباحاً صافية في 7 سنوات منذ العام 2010 بنحو 149 مليار دولار ما يعادل 45,2 مليار دينار بمتوسط سنوي يبلغ 21,2 مليار دولار سنوياً

4,4 مليارات دولار

دخل الاستثمار

الكويتي بالخارج

بالربع الأول بتراجع

14% على أساس

فصلي

151 مليون دينار

أخرجها مستثمرون

أجانب من الكويت

بالربع الأول

من 2018

ما يعادل 6,5 مليارات دينار.

5% نمو متوقع

توقعت وكالة ستاندراند اند بورز العالمية للتصنيف الائتماني أن تنمو أصول الصندوق السيادي الكويتي بمعدل سنوي يصل إلى 5% خلال السنوات الثلاثة المقبلة لتصل إلى 599 مليار دولار بحلول 2021 بحسب تقرير صادر حديثاً أكدت فيه الوكالة على صدارة الكويت لدول العالم من حيث معيار الجدارة الائتمانية الذي يقيس قيمة الأصول السيادية نسبة للنتائج المحلي والذي وصل إلى 384% للكويت وبفارق كبير عن المركز الثاني للنرويج.

وشهد العائد على استثمارات الكويت بالخارج تحسناً خلال العام 2017 ليصل صافي الدخل الاستثماري إلى 6,4 مليارات دينار (ما يعادل 21,3 مليار دولار) بنمو سنوي 19% بزيادة 1,02 مليار دينار عن الدخل الاستثماري المحقق في العام 2016 البالغ 5,44 مليارات دينار (ما

ميزان المدفوعات بالربع الأول 2018 (بالمليون دينار)

بيانات الدخل الاستثماري	الربع الأول 2018		الربع الرابع 2017		نسبة التغير
	دائن	مدين	دائن	مدين	
الاستثمار المباشر	461	115	286	98	84%
المحفظة المالية	607	5	723	4	-16%
استثمارات أخرى	371	31	641	41	-43%
الأصول الاحتياطية	47	0	37	0	27%
الدخل الاستثماري	1486	151	1687	143	-14%
صافي الدخل الاستثماري	1335		1544		-14%

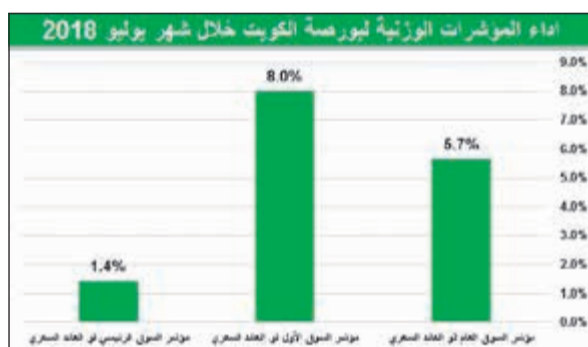
المستثمرون الإستراتيجيون أكبر المستفيدين من تقسيم السوق وحصد الثمار بدأ بالفعل

بورصة الكويت.. فورة مؤقتة أم تأسيس لمرحلة جديدة؟

انطلاقه بخسارة نسبتها 1,3% وبالرغم من الارتفاع المتوسطة التي حققها في شهر يوليو بلغت نسبتها 1,4% نتيجة تركيز الاستثمار الاجنبي على اسهم السوق الاكثر سيولة والاكثر في قيمتها السوقية والتي هي مرشحة للانضمام الى مؤشر FTSE RUSSELL للاسواق الناشئة.

القيمة السوقية: بلغت القيمة السوقية لشركات السوق الرئيسي 9,8 مليارات دينار مرتفعة بـ 100 مليون دينار فقط في شهر يوليو. كما بلغت القيمة الرأسمالية لأسهم شركات السوق الاوّل نهاية شهر يوليو 2018 حوالي 19,2 مليار دينار ما يعادل 66% من القيمة الرأسمالية الإجمالية لبورصة الكويت التي بلغت 27,1 مليار دينار وربحت اسهم السوق الاوّل خلال شهر يوليو 1,3 مليار دينار بعد ان ربحت 810 ملايين دينار في قيمتها السوقية خلال شهر يونيو السابق وجاءت هذه الارتفاع بعد خسارة 600 مليون دينار في شهري أبريل ومايو الماضيين، بينما مؤشر السوق الاوّل ربح منذ أبريل 2018 بنسبة 3,7%.

تداول اسهم شركات السوق الاوّل عند تقييمات مناسبة، حيث بلغ متوسط مكرر الربحية للسوق الاوّل 15,36 مرة، بينما بلغ مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية 1,56 مرة، بينما العائد النقدي للسوق الاوّل بلغ عن عام 2017 حوالي 3,7%.



السوق الأول: أنجبت اسهم شركات السوق الاوّل الـ 17 الـ 16 + المتكاملة بعد إراجها في يوليو وانضمامها إلى السوق الاوّل أنها اسهم القيادة ودعم البورصة من حيث السيولة والأساسيات والقيمة الرأسمالية حيث استقطبت اسهم السوق الاوّل سيولة شهرية إجمالية بلغت 524 مليون دينار ما يعادل 83% من سيولة البورصة الكويتية التي بلغت خلال شهر يوليو 633 مليون دينار وبلغ المعدل اليومي للسيولة في السوق الاوّل 26,6 مليون دينار خلال الشهر. اما منذ 1 أبريل 2018 (تاريخ تطبيق التقسيم الجديد للبورصة) مليون دينار.



تداولات يوليو شهدت

زخماً للاستثمارات

الأجنبية وركزت

على الأسهم القيادية

القيمة السوقية قاربت

100 مليار دولار

والاستثمارات الأجنبية

الأعلى تاريخياً

تقسيم البورصة

وضع خارطة طريق

للمستثمرين بالتربيز

على السوق الأول

رياح مؤشر السوق العام ذو العائد السعري خلال شهري يونيو ويوليو 2018 حوالي 3,3% و5,7% على التوالي وأيضا ربح مؤشر السوق الاوّل ذو العائد السعري 4,6% و8% على التوالي بعد خسارة 1,3% و4% في ابريل ومايو بالإضافة الي أرباح متواضعة لمؤشر السوق الرئيسي ذي العائد السعري بلغت نسبتها 1% في شهر يونيو و1,4% في يوليو نتيجة سيولته الضعيفة وحذر المستثمرين.

التقسيم وحصد الثمار

بعد مرور فترة 4 شهور على دبابه اعتماد تقسيم

للبرميل واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية المحلية والعودة التريجية للنفق الي البورصة مؤخرا إعلان MSCI وضعها قيد المراقبة لاحتمالية انضمامها إلى مؤشر الأسواق الناشئة في يونيو من 2019.

مدفوعا بالتفاوض بترقية البورصة الي سوق ناشئ من قبل MSCI والتوقعات بدخول المستثمرين الاجانب في النصف الثاني من السنة الحالية وبتحرير المزيد من اسهم الشركات من قبل المستثمرين الاستراتيجيين واسهم الخزينة أيضا بهدف تنشيط السيولة،